

Distr.: General
13 November 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثانية والثلاثون المستأنفة

فيينا، 7 و8 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج

الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

لجنة المخدرات

الدورة السادسة والستون المستأنفة

فيينا، 7 و8 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 4 (ب) من جدول الأعمال

مسائل الإدارة الاستراتيجية والميزانية والشؤون الإدارية:

التوجيهات المتعلقة بمسائل السياسة العامة والميزانية لبرنامج

المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الميزانية المُدمجة لفترة السنتين 2024-2025 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولاً - مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة أولية من تقرير المديرية التنفيذية عن الميزانية المُدمجة لفترة السنتين 2024-2025 لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي المكتب، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، واختتمت عملها باستعراض الردود الكتابية التي وردت بتاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

2- وتُجسد ميزانية المكتب المُدمجة لفترة السنتين 2024-2025 إسقاطات الموارد المتأتية من كل من التبرعات والميزانية العادية للأمم المتحدة، وهي مقدمة إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية للموافقة عليها عملاً بقرار الجمعية العامة 185/46 جيم والقسم الحادي عشر من قرارها 252/61. وكما هو مبين في الفقرة 2 من تقرير المديرية التنفيذية، يسعى المكتب بجد إلى تحقيق التكامل واتباع نهج كلي تجاه برنامجه للتعاون التقني المتعلق بمراقبة المخدرات ومكافحة الجريمة، إلا أن التبرعات المقدمة إلى المكتب تُدرج في الميزانية وتُعرض فيها منفصلة في إطار صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويرد في المرفق الثالث من تقرير المديرية التنفيذية الوضع المالي لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وتتمثل التبرعات



غير المخصصة في الأموال العامة الغرض المقدمة لتمويل وظائف برنامجية أساسية محدودة لا تمول من الميزانية العادية، وتشمل العمل المعياري والبحوث والمبادرات المؤسسية وأوجه العجز في تمويل البرامج. وتتمثل التبرعات المخصصة في الأموال المخصصة الغرض المقدمة لتمويل أنشطة التعاون التقني الخاصة بالمكتب وغيرها من أنشطته الفنية في المقر (فيينا) وفي الميدان. وتكاليف دعم البرامج هي رسوم محصلة على التبرعات لاسترداد التكاليف الإضافية المتكبدة لدعم تنفيذ البرامج الممولة من التبرعات. ويبلغ الحد الأقصى لهذه التكاليف نسبة 13 في المائة، وفقا لقرار الجمعية العامة 217/35، وهي تقتصر على الدعم غير المباشر المقدم في إطار فئات محددة سلفا (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرات 3-5).

3- وتُعرض موارد الميزانية العادية المبيّنة في الميزانية المدمجة للمكتب على الجمعية العامة في البابين 16 و23 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024 (A/78/6 (Sect.16) وA/78/6 (Sect.23)). ولأغراض العرض، تُقدّر احتياجات عام 2025 تقديرا استقرائيا على مستوى مماثل للمستوى المقترح لعام 2024، بما في ذلك ما يُجرى من تسويات بشأن الأنشطة غير المتكررة (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرة 6).

ثانياً - الإسقاطات المالية

إسقاطات الإيرادات

4- الإيرادات المتوقعة حسب مصدر التمويل لفترة السنتين 2024-2025 هي: (أ) 9,4 ملايين دولار (1,2 في المائة) في إطار إيرادات الأموال العامة الغرض؛ (ب) 676,9 مليون دولار (84,2 في المائة) في إطار إيرادات الأموال المخصصة الغرض؛ (ج) 70,2 مليون دولار (8,7 في المائة) في إطار إيرادات أموال تكاليف دعم البرامج؛ (د) 47,6 مليون دولار (5,9 في المائة) في إطار الميزانية العادية (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرة 58 والشكل الأول). وزودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات عن المساهمات المقدمة إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة حسب نوع الإيرادات، على النحو المبين في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1

المساهمات المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حسب نوع الإيرادات للفترة 2022-2023، وتقديرات الفترة 2024-2025

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق	مصدر المساهمة	2022-2023	2025-2024
		(الميزانية النهائية)	(الإسقاطات الأولية)
صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	مساهمات الدول الأعضاء	116 754,4	144 826,0
	مساهمات الجهات المانحة الوطنية	71 550,5	20 693,0
	مساهمات المنظمات الحكومية الأخرى	10 794,8	4 000,0
	مساهمات المنظمات الدولية	24 868,8	23 000,0
	الهبات الخاصة	1 638,5	1 250,0
المجموع، صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات		225 607,0	193 769,0

2025-2024 (الإسقاطات الأولية)	2022-2023 (الميزانية النهائية)	مصدر المساهمة	الصندوق
363 251,0	389 345,7	مساهمات الدول الأعضاء	صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
3 080,0	5 370,7	مساهمات الجهات المانحة الوطنية	
93 550,0	84 772,9	مساهمات المنظمات الحكومية الأخرى	
23 119,5	12 624,3	مساهمات المنظمات الدولية	
107,0	5 085,0	الهبات الخاصة	
483 107,5	497 198,6	صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	
676 876,5	722 805,6	المجموع الكلي	

5- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها عن الانخفاضات في الفترة 2025-2024 في المساهمات المقدمة من الجهات المانحة الوطنية والمنظمات الحكومية الأخرى والهبات الخاصة، بأن إسقاطات الإيرادات تقديرات أولية ذات طابع إرشادي لا يمكن تأكيدها إلا أثناء فترة السنتين، بالنظر إلى أنها تتعلق بتبرعات وليس بمصدر دائم مثل الاشتراكات المقررة، كما هو الحال في عدد من المنظمات. وأبلغت اللجنة بأن النمو المستمر في المساهمات المقدمة إلى المكتب مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق شهادة على التركيز المتزايد الذي توليه أوساط المانحين للولايات المسندة إلى المكتب، وأن الزيادة في المساهمات كثيرا ما تجسد الأولويات المتغيرة للجهات المانحة بسبب سيناريوهات الأزمات. وعلاوة على ذلك، تسبب التخفيض في ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية في عدد من البلدان للتعويض عن تكاليف استقبال اللاجئين، في التأثير على الاعتمادات المخصصة للمنظمات المتعددة الأطراف، وأدى إلى إعلان عدد من البلدان عن تخفيض هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ 1 في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مبالغ المساهمات المتوقعة للفترة 2025-2024 مقارنة بالفترة 2023-2022، بسبب انخفاض الإيرادات التقديرية المتأتمية من جميع فئات المانحين فيما يتعلق بصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات و/أو صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. واللجنة، تبعا لذلك، تشجع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة جهوده الرامية إلى تنويع جهوده المبدولة لجمع الأموال.

6- وفيما يتعلق بحالة المساهمات المخصصة بشروط ميسرة، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المساهمات في الأموال العامة الغرض بلغت حوالي 4,6 ملايين دولار في عام 2022 ومن المتوقع أن تنزل في هذه الحدود في عام 2023. وأبلغت اللجنة بأن ذلك التقدير يتماشى مع متوسط المساهمات الإجمالية السنوية في الأموال العامة الغرض المتلقاة على مدى السنوات الخمس الماضية (2018-2022)، ولا يُتوقع أن يحدث أي حياض عن المسار في المستقبل. وعلاوة على ذلك، تُدكر الجهات المانحة بالموارد المحدودة غير المخصصة والمخصصة بشروط ميسرة المتوافرة للمكتب، وتشجع على إعطاء دفعة لتنفيذ الولايات الشاملة التي تعاني من نقص التمويل، في سياقات من بينها المحافل والوسائل التالية: (أ) تقديم إحاطات منتظمة إلى الدول الأعضاء من خلال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى؛ (ب) إجراء حوارات استراتيجية رفيعة المستوى مع الجهات المانحة؛ (ج) تنويع قاعدة المانحين، مع التركيز على عقد اجتماعات ثنائية رفيعة المستوى مع قطاع عريض من الشركاء وعلى إتاحة فرص جديدة مع الوكالات الإنمائية؛ (د) عقد جلسات إحاطة والاضطلاع بجهود التوعية.

7- وتلاحظ اللجنة الاستشارية مستوى الإيرادات المتوقعة البالغة 9,4 ملايين دولار في إطار الأموال العامة الغرض التي تتألف من تبرعات غير مخصصة، مقارنة بإيرادات الأموال المخصصة الغرض البالغة 676,9 مليون دولار التي تتألف من تبرعات مخصصة. وتلاحظ اللجنة أيضا الانخفاض الإجمالي في المساهمات لفترة السنتين 2025-2024. واللجنة على ثقة من أن المكتب سيسعى إلى توسيع نطاق جهوده

الرامية إلى تعبئة التمويل المرن، بما في ذلك من خلال طائفة من المبادرات المتنوعة لجمع الأموال، بغرض مواصلة زيادة المبلغ الإجمالي للمساهمات غير المخصصة ونسبتها المئوية، وسيبلغ عن ذلك في تقريره المقبل عن الميزانية.

إسقاطات النفقات

8- ترد في الجدول 1 من تقرير المديرية التنفيذية النفقات الفعلية للفترة 2020-2021، والميزانية الأولية والمنقحة المعتمدة للفترة 2022-2023، وإسقاطات الميزانية النهائية للفترة 2022-2023 والميزانية الأولية للفترة 2024-2025، حسب مصدر التمويل. وكما هو مبين في ذلك الجدول، يبلغ مجموع إسقاطات النفقات الأولية لفترة السنتين 2024-2025 مقدار 100 974 858 دولار، بزيادة قدرها 200 293 58 دولار (أو 7,3 في المائة) مقارنة بالإسقاطات المنقحة للفترة 2022-2023.

9- وتبلغ إسقاطات النفقات في الميزانية المُدمجة للفترة 2024-2025 حسب مصدر التمويل ما يلي: (أ) الأموال العامة الغرض: 600 210 9 دولار، بزيادة قدرها 700 483 دولار أو 5,5 في المائة، مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2022-2023؛ (ب) الأموال المخصصة الغرض: 900 228 734 دولار، بزيادة قدرها 400 183 43 دولار أو 6,2 في المائة، مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2022-2023؛ (ج) أموال تكاليف دعم البرامج: 200 907 67 دولار، بزيادة قدرها 400 210 14 دولار، أو 26,5 في المائة، مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2022-2023؛ (د) الميزانية العادية: 400 627 47 دولار، بزيادة قدرها 700 415 دولار، أو 0,9 في المائة، مقارنة بالميزانية البرنامجية المُدمجة لعامي 2022 و2023 (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الجدول 1).

10- وُودت اللجنة الاستشارية، لدى استقصارها، بالنفقات التقديرية الأخيرة للميزانية النهائية للفترة 2022-2023، على النحو المبين في الجدول 2 أدناه. وتلاحظ اللجنة الزيادات في غالبية أوجه الإنفاق التي طرأت على إسقاطات النفقات في الميزانية المدمجة للفترة 2024-2025، باستثناء سفر الموظفين والخدمات التعاقدية في إطار الأموال العامة الغرض، والاستشاريين والخبراء ومصروفات التشغيل العامة والمنح والمساهمات في إطار الأموال المخصصة الغرض، وتكاليف الموظفين الأخرى والخدمات التعاقدية والأثاث والمعدات في إطار تكاليف دعم البرامج. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن اللجنتين ستوافقان بتوضيحات ومعلومات إضافية أثناء نظرها في هذا التقرير.

الجدول 2

إسقاطات الموارد حسب وجه الإنفاق ومصدر الأموال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	2023-2022 (الميزانية الأولية)	2023-2022 (الميزانية المنقحة)	2023-2022 (الميزانية النهائية)	2025-2024 (الإسقاطات الأولية)
ألف- الأموال العامة الغرض				
المتعلقة بالوظائف	5 883,3	5 881,5	5 881,5	6 257,0
الاستشاريون والخبراء	87,6	87,6	87,6	147,6
سفر الموظفين	187,4	187,4	187,4	167,4
الخدمات التعاقدية	119,2	119,1	119,1	82,0
مصروفات التشغيل العامة	2 339,6	2 340,3	2 340,3	2 405,2
اللوازم والمواد	24,8	25,2	25,2	26,8
الأثاث والمعدات	28,0	28,0	28,0	63,0

وجه الإنفاق	2023-2022 (الميزانية الأولية)	2023-2022 (الميزانية المنقحة)	2023-2022 (الميزانية النهائية)	2025-2024 (الإسقاطات الأولية)
المساهمات في الخدمات المشتركة	57,0	57,8	57,8	61,6
المجموع الفرعي، ألف	8 726,9	8 726,9	8 726,9	9 210,6
باء - الأموال المخصصة الغرض				
المتعلقة بالوظائف	267 213,8	276 469,4	277 755,5	292 965,7
الاستشاريون والخبراء	40 106,9	45 610,1	60 517,6	60 171,6
سفر الموظفين	57 152,9	70 475,6	97 311,0	97 554,0
الخدمات التعاقدية	75 101,0	97 542,2	82 229,3	86 371,4
مصروفات التشغيل العامة	66 948,9	62 950,3	89 955,9	87 310,7
اللوازم والمواد	11 292,5	11 565,8	8 773,1	16 475,3
الأثاث والمعدات	33 051,0	46 036,8	33 953,5	35 816,7
المنح والمساهمات	34 362,0	80 395,3	60 310,7	57 563,5
المجموع الفرعي، باء	585 228,8	691 045,5	710 806,6	734 228,9
جيم - تكاليف دعم البرامج				
المتعلقة بالوظائف	42 444,0	42 134,9	42 820,6	53 804,4
تكاليف الموظفين الأخرى	2 444,3	4 377,8	5 209,7	5 193,3
الاستشاريون والخبراء	159,0	159,0	159,0	244,0
سفر الموظفين	1 058,8	1 108,8	1 184,1	1 184,8
الخدمات التعاقدية	1 752,0	1 663,9	1 873,0	1 848,8
مصروفات التشغيل العامة	3 197,5	3 671,0	3 671,0	4 899,1
الضيافة	4,0	6,6	6,6	16,0
اللوازم والمواد	56,2	56,6	56,6	68,4
الأثاث والمعدات	63,0	63,0	192,5	63,0
المساهمات في الخدمات المشتركة	453,6	455,2	503,7	585,4
المجموع الفرعي، جيم	51 632,4	53 696,8	55 676,8	67 907,2
دال - الميزانية العادية	47 211,7	47 211,7	47 211,7	47 627,4
المجموع (ألف+باء+جيم+دال)	692 799,8	800 680,9	822 422,0	858 974,0

عملية الموافقة والإقرار

11- فيما يتعلق بعملية الموافقة على الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض وتكاليف دعم البرامج وإقرارها، أُبلغت اللجنة بأنه، وفقاً لقرار الجمعية العامة 185/46 جيم والباب الحادي عشر من قرارها 252/61، يؤذن للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بالموافقة، استناداً إلى مقترحات المديرية التنفيذية، على ميزانية البرنامج، بما في ذلك ميزانية تكاليف الدعم الإداري والبرنامجي الخاصة به. وأبلغت اللجنة بأنه تم التمييز بين الموافقة والإقرار، من أجل تحديد طبيعة الموارد المعروضة لاستعراضها والموافقة عليها. والأموال العامة الغرض هي تبرعات غير مخصصة، ومن ثم تعرض على اللجنتين للموافقة عليها، في حين أن الأموال المخصصة الغرض هي تبرعات مخصصة، ومن ثم تعرض ميزانيتها على اللجنتين لإقرارها.

12- وأبلغت اللجنة كذلك أنه بالنظر إلى أن أموال تكاليف دعم البرامج هي الرسوم المحصلة على التبرعات المخصصة بغرض استرداد التكاليف غير المباشرة الإضافية المتكبدة لدعم تنفيذ البرامج التي تمّول من تلك التبرعات، فإن ميزانية أموال تكاليف دعم البرامج تُعرض أيضاً على اللجنتين لإقرارها. وتستطيع اللجنتان، أثناء

إقرار الميزانية، أن تناقشا مقترحات الميزانية وأن تدخلنا تعديلات عليها في إطار مداولتهما. وتلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات المتعلقة بالتميز بين الموافقة والإقرار والأسباب التي دعت إلى عرض ميزانتي الأموال المخصصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج على اللجنة لإقرارهما بدلا من الموافقة عليهما.

الأموال العامة الغرض

13- تشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أن النفقات البالغة 9,2 ملايين دولار في إطار الأموال العامة الغرض اقترحت لتمويل ما يلي: (أ) مواصلة توفير الموارد لفرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات (2,7 مليون دولار)، والفرع المعني بالمخدرات والخدمات المختبرية والعلمية (1,1 مليون دولار)، وقسم منع الجريمة والعدالة الجنائية (0,3 مليون دولار)، وفرع إدارة الحدود (0,5 مليون دولار)؛ (ب) مواصلة تمويل وظائف أساسية محدودة، وبعض الأعمال المعيارية (0,4 مليون دولار)، ومكتب الاتصال في نيويورك (1,7 مليون دولار)؛ (ج) مواصلة تقديم مبلغ 2,1 مليون دولار إلى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تعزيز وجوده في الميدان والاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في المجالات المواضيعية الرئيسية؛ (د) مواصلة دعم تنفيذ أحكام استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2026) المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة (0,2 مليون دولار) (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرة 68).

14- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن الانخفاض المستمر في مستوى الأموال العامة الغرض يطرح تحديات كبيرة أمام المكتب، مما يؤثر على قدرته على الاستجابة للأولويات العالمية السريعة التغير، والوفاء بالولايات العالمية، وتعزيز العوامل التمكينية الإنمائية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لديها مستوى أعلى بكثير من التبرعات غير المخصصة التي تشكل نسبة تزيد على 50 في المائة من التبرعات، مما يمكنها من تمويل هيكلها الإداري وأولوياتها المؤسسية (انظر أيضا الفقرة 7 أعلاه والفقرات 39-41 أدناه).

الأموال المخصصة الغرض

15- تتألف إسقاطات النفقات في إطار الأموال المخصصة الغرض للفترة 2024-2025 مما يلي: (أ) 198,2 مليون دولار في إطار صندوق برنامج المخدرات، مما يمثل انخفاضا قدره 28,7 مليون دولار (أو 12,7 في المائة) مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2022-2023؛ (ب) 536,0 مليون دولار في إطار صندوق برنامج الجريمة، مما يمثل زيادة قدرها 71,9 مليون دولار (أو 15,5 في المائة) مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2022-2023.

16- ويجسد النقصان في إطار صندوق برنامج المخدرات أساسا الانخفاض المتوقع في الأنشطة البرنامجية المضطلع بها لدعم صوغ وتنفيذ ورصد استراتيجيات الحد من المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة، وتعزيز الشامل للأقاليم التي توليها حكومة كولومبيا الأولوية. وتجسد الزيادة في صندوق برنامج الجريمة، في جملة أمور، إطلاق برنامج رؤية الأمم المتحدة الاستراتيجية لنيجيريا 2030، والزيادة في الحجم المتوقع لتنفيذ البرامج في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، وتنفيذ المرحلة الثانية من برنامج التمكين القانوني وتقديم المساعدة القانونية في كينيا (PLEAD II)، والبرنامج الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في شرق أفريقيا، والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب، والبرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، والبرنامج الإقليمي لجنوب شرق أوروبا. وتجسد الإسقاطات أيضا إنجاز مشروع إقامة العدل في كينيا (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرة 70 والمرفق الثاني).

17- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن ميزانية الأموال المخصصة الغرض تشمل تكاليف الدعم المباشر المرصودة للجزء الذي يُستخدم من ميزانيات المكاتب الميدانية لتوفير الدعم المباشر لجميع المشاريع

والبرامج المنفذة في مواقع المكاتب الميدانية. ويشمل الدعم المباشر الذي تقدمه المكاتب الميدانية تكاليف الدعم المباشر المتعلقة بالموظفين التي تخص موظفي الإدارة وتنسيق البرامج والأمن والمرافق في موقع المكتب الميداني الرئيسي، والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين ذات الصلة، مثل السفر في مهام رسمية، وأماكن العمل، وتكاليف التشغيل العامة، وتكنولوجيا المعلومات، والمعدات والأثاث. وتتقاسم جميع المشاريع والبرامج المنفذة في المكاتب الميدانية تلك التكاليف بالنسبة والتناسب فيما بينها (انظر أيضا الفقرات 39-41 و44 أدناه).

أموال تكاليف دعم البرامج

18- تقدر إسقاطات النفقات في إطار أموال تكاليف دعم البرامج للفترة 2024-2025 بمبلغ 67,9 مليون دولار، بارتفاع قدره 14,2 مليون دولار مقارنة بالميزانية المنقحة للفترة 2022-2023. ولما كانت الإسقاطات تشير إلى أن إيرادات دعم البرامج سوف تبلغ 70,2 مليون دولار، فإن النفقات المسقطة ستتيح تقديم الدعم الكافي لتنفيذ البرامج وتحد من المخاطر من خلال تعزيز الدعم المقدم لعمل المكتب في الميدان، والرقابة وتحسين الدعم البرنامجي والإداري غير المباشر (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرة 72). وتشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى التغييرات الرئيسية المبينة في ميزانية تكاليف دعم البرامج للفترة 2024-2025، وكذلك توزيع الاحتياجات من الموارد حسب مصدر الأموال وعنصر الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة 73 والجدولان 4 و5؛ انظر أيضا الفقرتين 41 و44 أدناه).

أرصدة الصناديق

19- يقدم الجدول 3 من تقرير المديرية التنفيذية ملخصاً لتقديرات أرصدة الصناديق والإيرادات والنفقات لفترة السنتين 2024-2025. وتوضح المديرية التنفيذية في التقرير أن الرصيد الماليين للأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج (الاحتياطيات غير المقيّدة) هما 22,7 مليون دولار و56,4 مليون دولار، على التوالي، في بداية فترة السنتين 2024-2025. وتتسبب السياسات المالية للأمم المتحدة أن يُحتفظ، فيما يخص الأموال العامة الغرض والأموال المخصصة الغرض، باحتياطي قدره 15 في المائة من النفقات السنوية المقدّرة، وأن يُحتفظ، فيما يخص أموال تكاليف دعم البرامج، باحتياطي قدره 20 في المائة من النفقات السنوية. ويبلغ الرصيد المسقط للأموال غير المخصصة فيما يتعلق بفترة السنتين 81,4 مليون دولار، ويشمل كلا من الأموال العامة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج، ويتجاوز قليلاً مستوى الامتثال الكامل البالغ 62,5 مليون دولار. ويستلزم تخفيف مخاطر تنفيذ البرامج دون المستوى المستهدف والإدارة المالية الحسيفة أن يستبقي المكتب المستوى الحالي للاحتياطيين (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الفقرة 76 والجدول 3 والمرفق الثالث). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أموال تكاليف دعم البرامج تحتفظ باحتياطي نسبته 20 في المائة، وهي على ثقة من أنها ستوافي بمعلومات محدثة في التقرير المقبل.

ثالثاً - إسقاطات ملاك الموظفين

20- يوضح الجدولان 2 و5 من تقرير المديرية التنفيذية الاحتياجات من الوظائف في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة لفترتي السنتين 2022-2023 و2024-2025. ويقدم الجدول 3 أدناه ملخصاً لإسقاطات ملاك الموظفين حسب الفئة.

الجدول 3

إسقاطات ملاك الموظفين للفترتين 2022-2023 و 2024-2025

(عدد الوظائف)

الفئة	2023-2022	2025-2024
الأموال العامة الغرض	18	18
المجموع الفرعي	18	18
الأموال المخصصة الغرض		
صندوق برنامج المخدرات	140	131
صندوق برنامج الجريمة	360	378
المجموع الفرعي	500	508
أموال تكاليف دعم البرامج	133	145
الميزانية العادية	125	125
المجموع	776	796

21- تشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أن الوظائف للفترة 2024-2025 تشمل الوظائف التي يديرها المكتب ويمولها من الأموال المخصصة الغرض اعتباراً من أيار/مايو 2023. وإضافةً إلى الوظائف الممولة من الأموال المخصصة الغرض المدرجة في جداول ملاك الموظفين، بلغ عدد الوظائف المحلية في المكاتب الميدانية، في أيار/مايو 2023، ما مجموعه 1 511 وظيفة (85 وظيفة من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين، و120 وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتبة المحلية)، و306 عقود خدمات) يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنيابة عن المكتب. وللكثير من تلك الوظائف طابع مؤقت، وتخضع رتبها للتغيير المتكرر (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17، الجدول 5).

22- وتشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أن المكتب يواصل بذل الجهود لخفض النسبة المئوية للأفراد من غير الموظفين مقارنة بالموظفين. واعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، ارتفع عدد الموظفين (من الفئة الفنية وما فوقها، وفئة الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين) إلى 884 (من 778 موظفاً في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021)، واعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2023، إلى 890، بزيادة قدرها 14 في المائة تقريباً مقارنة بـ 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وخلال الفترة نفسها، انخفض عدد الأفراد من غير الموظفين (متعاقدو الخدمات، والاستشاريون، وفرادى المتعاقدين، ومتطوعو الأمم المتحدة) إلى 2 244 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، واعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2023، إلى 2 221، بانخفاض قدره 12 في المائة و13 في المائة، على التوالي، مقارنة بـ 2 552 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (المرجع نفسه، المرفق الخامس).

23- ويعكف المكتب أيضاً على رصد مدد عقود الخدمة رسداً وثيقاً وهو يداوم على الاتصال بانتظام بمقر البرنامج الإنمائي بشأن تنفيذ الشكل الجديد لاتفاق خدمات الموظفين الشركاء في المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وبعد البدء في تنفيذ اتفاق خدمات الموظفين الشركاء في المكتب، سيقوم البرنامج الإنمائي استخدام شكل عقد الخدمات ولن يكون متاحاً بعد ذلك للمكتب وغيره من الوكالات الشريكة للبرنامج (المرجع نفسه، المرفق الخامس).

24- وزُودت اللجنة، لدى استفسارها، بعدد الموظفين وعدد الأفراد من غير الموظفين أصحاب عقود الخدمات التي يديرها البرنامج الإنمائي، في الفترة من عام 2014 إلى عام 2025، مصنّفين حسب المقر والمكتب الميداني، على النحو المبين في الجدول 4 أدناه. وزُودت اللجنة أيضاً بمعلومات عن موظفي المكتب، بما في ذلك تصنيفهم حسب مراكز العمل، الذين يدير البرنامج الإنمائي شؤونهم، في عامي 2021 و2022

وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2023. وتلاحظ اللجنة أن عدد الأفراد من غير الموظفين الذين لديهم عقود خدمة في المواقع الميدانية ارتفع من 1 181 في الفترة 2022-2023 إلى 1 306 في ميزانية الفترة 2024-2025.

الجدول 4

عدد الموظفين والأفراد من غير الموظفين (عقود الخدمة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في الفترة من 2014 إلى 2025، في المقر والمكاتب الميدانية

الفئة	2015-2014	2017-2016	2019-2018	2021-2020	2023-2022	2025-2024
المقر						
الموظفون	453	303	470	492	557	539
الأفراد من غير الموظفين (عقود خدمات)	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	453	303	470	492	557	539
المكاتب الميدانية						
الموظفون	252	466	314	313	413	462
الأفراد من غير الموظفين (عقود الخدمات)	1 275	1 103	1 125	1 386	1 181	1 306
المجموع الفرعي	1 527	1 569	1 439	1 699	1 594	1 768
المجموع	1 980	1 872	1 909	2 191	2 151	2 307

25- وزودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات عن خطط المكتب للحد من اعتماده على الأفراد من غير الموظفين، بما في ذلك عند تحديد المشاريع والاحتياجات الأطول أجلا. وأبلغت اللجنة بزيادة عدد الموظفين في الميدان بنسبة 40 في المائة على مدى خمس سنوات، وزودت بمعلومات تشير إلى أن العدد الإجمالي للأفراد من غير الموظفين انخفض من 2 699 في عام 2022 إلى 2 345 في عام 2023، بانخفاض في جميع الفئات الثلاث، وهي عقود الخدمة (من 1 296 إلى 1 241)، ومتطوعو الأمم المتحدة (من 224 إلى 186)، والاستشاريون (من 1 179 إلى 918). وتلاحظ اللجنة أن المعلومات لا تشمل فرادى المتعاقدين الذين يعتبرون، بحكم طبيعة ترتيباتهم التعاقدية، مندرجين ضمن فئة الخدمات التعاقدية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في عدد الأفراد من غير الموظفين الذين لديهم عقود خدمات في المواقع الميدانية من 1 181 في الفترة 2022-2023 إلى 1 306 في ميزانية الفترة 2024-2025. وتشير اللجنة إلى اعتماد المكتب على الأفراد من غير الموظفين لفترة طويلة، وإلى زيادة النسبة المئوية للأفراد من غير الموظفين مقارنة بالموظفين العاملين لدى المكتب. وتشير اللجنة أيضا إلى توصياتها السابقة بأن يُبذل كل جهد ممكن لتقليل الاعتماد على الأفراد من غير الموظفين، وبأن يحرص المكتب تقدما في هذا الصدد.

26- وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن نسبة الموظفين إلى الأفراد من غير الموظفين تأثرت أيضا بالنمو المستمر لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بما يتماشى مع مذكرة التفاهم التي وقعها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية والمنسق التنفيذي لمتطوعي الأمم المتحدة في عام 2018، بهدف تعزيز التعاون فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 10 و16 و17. ولما كان متطوعو الأمم المتحدة يعملون الآن في مواقع في الميدان وفي المقر على حد سواء، فإن ذلك يهيئ فرصة وظيفية كبيرة للمبتدئين من المهنيين الشباب، الذين لا يملكون بُعد في أغلب الأحيان الحد الأدنى من سنوات الخبرة المطلوبة لشغل وظائف الموظفين. وزُودت اللجنة بمعلومات تتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، منها أن إجمالي المدفوعات الفعلية المنصرفة لمتطوعي الأمم المتحدة بلغ 7,8 ملايين دولار، في عام 2022. وتلاحظ اللجنة أن عددا كبيرا من متطوعي الأمم المتحدة المشار إليهم وعددهم 186 متطوعا، كانوا من عدد محدود من البلدان. وتلاحظ اللجنة الاستشارية قيمة برنامج

متطوعي الأمم المتحدة في توفير فرص وظيفية للمبتدئين من المهنيين الشباب في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وتثق في أن المزيد من الجهود سيُبدل لضمان تحقيق تمثيل أكثر إنصافاً للبلدان.

رابعاً - مسائل أخرى

التوزيع الجغرافي العادل

27- زُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات عن التمثيل الجغرافي الحالي لموظفي المكتب من الفئة الفنية وما فوقها في 30 أيلول/سبتمبر 2023، وكان توزيعه كما يلي: 54 في المائة من دول غرب أوروبا ودول أخرى، و14 في المائة من دول آسيا والمحيط الهادئ، و13 في المائة من الدول الأفريقية، و10 في المائة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و9 في المائة من دول شرق أوروبا. ومن أجل زيادة تدعيم التقدم المحرز حتى الوقت الراهن، أُبلغت اللجنة بأن المكتب يواصل أنشطته التوعوية المحددة الهدف الرامية إلى اغتنام الفرصة التي تتيحها الشواغر الحالية والمقبلة لتعيين مرشحين أكفاء من مجموعات إقليمية أقل تمثيلاً وبلدان غير ممثلة وممثلة تمثيلاً ناقصاً. وزودت اللجنة بتفاصيل عن أنشطة التوعية المحددة الهدف الرامية إلى تعيين مرشحين أكفاء من المجموعات الإقليمية الأقل تمثيلاً والبلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، وكذلك بالجهود المبذولة للاتصال بالمديرين والموظفين في المكاتب الميدانية التابعة للمكتب لتوفير إرشادات بشأن عمليات التوظيف، والتي اضطلع بها من أجل الاستفادة من مجموعة المواهب في المجموعات الإقليمية الأقل تمثيلاً والبلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

28- وزودت اللجنة الاستشارية أيضاً بمعلومات عن التمثيل الجغرافي حسب المجموعة الإقليمية لإجمالي الموظفين البالغ عددهم 2 223 موظفاً، ومنهم 790 موظفاً من دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و596 موظفاً من دول آسيا والمحيط الهادئ، و392 موظفاً من دول غرب أوروبا ودول أخرى، و323 موظفاً من الدول الأفريقية، و121 موظفاً من دول شرق أوروبا، وموظف واحد عديم الجنسية. إلا أن اللجنة تلاحظ أن العدد الغالب من موظفي الفئة الفنية ما زال من دول غرب أوروبا ودول أخرى. وتلاحظ اللجنة الاستشارية اختلال التوازن في التمثيل الجغرافي للموظفين في المكتب، وتثق أن المكتب سيكتفٍ جهوده لتحقيق تمثيل جغرافي أكثر إنصافاً للدول الأعضاء بين موظفيه، وترى أن الشواغر تتيح فرصة عملية لتحقيق تلك الغاية.

التوازن بين الجنسين

29- أُبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأنه في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت نسبة 50 في المائة من الوظائف البالغ عددها 506 وظائف في الفئة الفنية والفئات العليا تشغلها نساء و50 في المائة يشغلها رجال. وتلاحظ اللجنة التوازن بين الجنسين الذي حققه المكتب.

الموظفون الفنيون المبتدئون

30- زُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات عن عدد الموظفين الفنيين المبتدئين الذين يعينهم المكتب كل سنة في السنوات الخمس الماضية، وهو كما يلي: 28 (2019)؛ و37 (2020)؛ و31 (2021)؛ و36 (2022)؛ و29 (في 31 آب/أغسطس 2023). وتلاحظ اللجنة أن عدداً كبيراً من الموظفين الفنيين المبتدئين يعينون سنوياً من عدد محدود من الدول الأعضاء المانحة، في الأغلب دول غرب أوروبا ودول آسيا. وتشجع اللجنة الاستشارية الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيل الشباب في المكتب، ولا سيما من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة، وتثق أن المكتب سيسعى إلى الحصول على تبرعات إضافية لدعم برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين.

المتدربون الداخليون

31- أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن العدد الإجمالي للأشخاص المعيّنين سنويا من عام 2019 إلى عام 2023 في وظائف التدريب الداخلي في المكتب بلغ 128 في عام 2019، و123 في عام 2020، و158 في عام 2021، و159 في عام 2022، و109 في 31 آب/أغسطس عام 2023. وتلاحظ اللجنة التوزيع الواسع نسبيا لجنسية المتدربين في السنوات الخمس الماضية، وإن كانت فئة معينة من وظائف التدريب الداخلي يشغلها مواطنون من عدد محدود من البلدان.

مؤشر إدارة الأفراد

32- تشير المديرية التنفيذية في تقريرها إلى أنه فيما يتعلق بعملية إصلاح إدارة الأمم المتحدة، ومنذ إطلاق النظام الجديد لتفويض السلطة في كانون الثاني/يناير 2019، عهدت المديرية التنفيذية إلى مديري برامج المكتب بالسلطات التي فوضها إليها الأمين العام وأشرفت على تنفيذها بفعالية. وسوف يواصل المكتب التعاون الوثيق مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية وشؤون الامتثال على استحداث أدوات محسنة ووضع إرشادات محددة الهدف وإجراء عمليات التحليل اللازمة لضمان إبراز الأداء وتحديد المشاكل ومعالجتها على مستوى الكيانات، مع اتخاذ تدابير تصعيد أوضح. وستهدف تلك الجهود إلى تعزيز عملية صنع القرار من خلال تيسير الوصول إلى البيانات في الوقت الحقيقي وتحسين إدارة المخاطر. وسوف تساهم أيضا في تعزيز إدارة الأداء، وذلك إلى جانب النظام المرن المتبع لإدارة الأداء، الذي ينشئ حوارا مستمرا بين المديرين والموظفين، وبدء العمل بمؤشر إدارة الأفراد (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17)، الفقرتان 43 و44).

33- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن مؤشر إدارة الأفراد هو آلية لالتماس التعليقات تتيح فرصا لإيصال آراء المرؤوسين إلى رؤسائهم قبل استعراض الأداء في نهاية الدورة الوظيفية، وتساعد على إرساء ثقافة تبادل الآراء في اتجاهين. وقد رسخ مؤشر إدارة الأفراد أيضا توجهها ذهنيا نحو النمو، واستبان مواطن القوة والتطوير، وزاد من المساءلة الإدارية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن مؤشر إدارة الأفراد، الذي جرب لأول مرة في دورة الأداء للفترة 2022/2021 على جميع الموظفين من الرتبتين مد-1 ومد-2، ثم وسع نطاقه في دورة الأداء للفترة 2023/2022 ليشمل جميع مستويات الموظفين ذوي الأدوار الإشرافية، ينطبق على جميع الموظفين المعيّنين بعقود محددة المدة أو عقود مستمرة أو دائمة المسؤولين عن الإشراف على أكثر من أربعة موظفين، وأنه يتألف من استبيان مكون من 12 بندا يركز على الإدارة الفعالة للأفراد ويستخدم كأحد العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في التقييم النهائي للمديرين. وتلاحظ اللجنة خصائص مؤشر إدارة الأفراد، خصوصا نهج تبادل الآراء في الاتجاهين والتشديد على أهمية زيادة المساءلة الإدارية.

حالة تنفيذ التوصيات المعلقة

34- يتضمن المرفق الخامس لتقرير المديرية التنفيذية معلومات عن إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات (E/CN.7/2023/13-E/CN.15/2023/17)، المرفق الخامس). واعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، من أصل 33 توصية متعلقة بسنوات سابقة، نُفذت 22 توصية، وتجاوزت الأحداث توصيتين وما زالت 9 توصيات معلقة. وأقر مجلس مراجعي الحسابات بالتقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ توصيات المجلس، ولا سيما تلك الصادرة في الفصل الثاني من التقرير A/77/5/Add.10، والتي بلغ معدل تنفيذها 81 في المائة (A/78/5/Add.10)، الفقرتان 7 و8 والجدول ثانيا-1). وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بملخص قدمته شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، للتوصيات المعلقة حتى حزيران/يونيه 2023 وحالة تنفيذها،

وتلاحظ اللجنة أن غالبية التوصيات لها تاريخ مستهدف للتنفيذ بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وحزيران/يونيه 2024. وتنتظر اللجنة الاستشارية أن تُنفذ جميع التوصيات المعقدة خلال الأطر الزمنية المتفق عليها.

النموذج التمويلي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

35- تقدم الفقرات من 29 إلى 34 من تقرير المديرية التنفيذية معلومات عن التغييرات التي طرأت على النموذج التمويلي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والتي استُحدثت، في ضوء التدهور المستمر في الإيرادات العامة الغرض والضغط المستمر على الميزانية العادية وأموال تكاليف دعم البرامج، خلال فترة السنتين 2014-2015 يربط أنشطته في مجال المساعدة التقنية بنظام للاسترداد الكامل للتكاليف المتكبدة في المكاتب الميدانية في إدارة جميع التبرعات الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك إدارتها ضمن البرامج المشتركة.

36- وتشير المديرية التنفيذية في التقرير إلى أن المكتب أجرى استعراضا لاستخدام أموال تكاليف دعم البرامج بغية استخدام تلك الأموال بمزيد من المرونة والفعالية لدعم العمل البرنامجي في المقر وفي الميدان. ويقترح المكتب زيادة الجزء المخصص للمكاتب الميدانية من أموال تكاليف الدعم البرنامجي من أجل ضمان استجابة هياكل المكاتب الميدانية للاحتياجات البرنامجية الفعلية، بوسائل منها وضع تصنيف واضح للمكاتب الميدانية. وكانت إحدى النتائج هي تحديث تسميات شبكة المكاتب الميدانية التابعة للمكتب وأمطها ونطاقها ووظائفها بهدف تعزيز الإدارة والمساءلة في الميدان وإضفاء الاتساق والمنطق على الوجود الميداني للمكتب. وتشير المديرية التنفيذية أيضا في التقرير إلى أن بعثات مشتركة بين الشعب أوفدت في عامي 2022 و2023 لتقييم أثر أنشطة المكاتب الميدانية، ومدى مواءمتها مع الأولويات الاستراتيجية للمكتب، وفعاليتها في تحقيق النتائج على أرض الواقع، وسبل تحسين الدعم الإداري الذي تتلقاه من المقر، وكذلك تقييم هيكل المكاتب الميدانية من حيث القدرة التشغيلية والموارد وآليات التنسيق اللازمة لدعم تنفيذ برامج المكتب.

37- وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بالاستعراض المضطلع به وبالتغييرات ذات الصلة في نموذج التمويل، وملخصها كما يلي: في عام 2014، أدخل المكتب تغييرات على نموده التمويلي يربط أنشطته في مجال المساعدة التقنية بنظام للاسترداد الكامل للتكاليف المتكبدة في المكاتب الميدانية في إدارة جميع المساهمات الخارجة عن الميزانية؛ وفي الفترة 2018-2019، أقر بأن ممثلي المكاتب الميدانية يسهمون في وظائف شاملة، وفي ذلك الوقت قُدرت تلك المساهمة بنسبة 20 في المائة من تكاليف ممثلي المكاتب الميدانية التي يتعين ربطها بالوظائف المؤسسية (الإدارة المركزية للبرامج، وتعبئة الموارد، ووضع البرامج) والتي تمول، تبعا لذلك، من أموال دعم البرامج؛ وفي الفترة 2020-2021، أدخلت تعديلات أخرى على نموذج التمويل من خلال الاعتراف بالزيادة في الوظائف الشاملة وزيادة حصة تكاليف ممثلي المكاتب الميدانية التي يتعين ربطها بالوظائف المؤسسية والتي تمول، تبعا لذلك، من أموال دعم البرامج، إلى 60 في المائة؛ وفي الفترة 2022-2023، واصل المكتب تنقيح نموده التمويلي وبدأ يتوسّع في توزيع تكاليف دعم البرامج على الميدان، بتطبيق زيادة تدريجية في الحصة المخصصة لتكاليف ممثلي المكاتب الميدانية من 60 في المائة في عام 2022 إلى 75 في المائة في عام 2023، وزيادات أخرى متوقعة إلى 85 في المائة في عام 2024 و100 في المائة في عام 2025.

38- وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المكتب سيواصل، في فترة السنتين 2024-2025، تقييم هيكل مكاتبه الميدانية واحتياجاتها، وتقدير تكاليف الأنشطة البرنامجية بشفاافية، ومواءمة تكاليفه بالفحص والرصد، وتطبيق إدارة المخاطر، مما قد يؤدي إلى إدخال مزيد من التعديلات في فترات السنتين المقبلتين. وكانت النتيجة التي تمخض عنها استعراض المكاتب الميدانية هي توحيد وتبسيط الأعمال والمهام الأساسية للمكاتب الميدانية، وإدراج الإطار المرجعي المحدّث في تسميات شبكة المكاتب الميدانية لمراعاة التغييرات التي حدثت في السياقات العالمية والإقليمية والقطرية، بما يشمل الإصلاحات الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة وإطار المساءلة المتبادلة.

استرداد التكاليف وأموال تكاليف دعم البرامج

39- أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استقصارها، بأن الغرض من أموال تكاليف دعم البرامج هو تغطية التكاليف غير المباشرة المتزايدة المتكبدة في دعم الأنشطة التي تمول من مساهمات خارجة عن الميزانية، وتشمل التكاليف التي تتكبدها الدوائر التي تؤدي وظائف إدارية ووظائف دعم أخرى لطائفة من العمليات والبرامج والمشاريع. وزودت اللجنة بملخص لإسقاطات الموارد، على النحو المبين في الجدول 5 أدناه، وأبلغت بأن المكتب، من حيث النمو في الميزانية الإجمالية للفترة 2024-2025، شهد نموا كبيرا في برامجه للتعاون التقني، بزيادة قدرها 62,8 في المائة في ميزانية الأموال المخصصة الغرض، من مبلغ قدره 451,8 مليون دولار في الفترة 2014-2015 إلى مبلغ متوقع قدره 734,8 مليون دولار في الفترة 2024-2025. وقد ازدادت كذلك، تناسيبا، ميزانية أموال تكاليف دعم البرامج، التي تغطي تكاليف خدمات الدعم الإضافية المطلوبة، بنسبة 67,7 في المائة. وأبلغت اللجنة أيضا بالجهود التي يبذلها المكتب لتحسين عمليات ضمان الجودة على نطاق المنظمة ولتحقيق التوازن بين الممارسات الإدارية الكفؤة والوصول بالتكلفة إلى المستوى الأمثل لضمان بقاء تكاليف الإدارة متناسبة مع نمو الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة في ميزانية أموال تكاليف دعم البرامج للفترة 2024-2025 وأن التكلفة الإضافية لأنشطة الدعم التي تمول من مساهمات خارجة عن الميزانية لا تتحملها الأموال المقررة الثابتة أو الموارد الأساسية الأخرى ذات الأهمية المحورية للميزانية البرنامجية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

الجدول 5

ملخص إسقاطات الموارد، للفترات 2014-2015 و 2022-2023 و 2024-2025

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2025-2024	2023-2022	2023-2022	2015-2014	فئة الأموال
(الميزانية الأولية)	(الميزانية المنقحة)	(الميزانية الأولية)	(الحجم الفعلي)	
734,3	691,0	585,2	451,0	الأموال المخصصة الغرض
67,9	53,7	51,6	40,5	أموال تكاليف دعم البرامج
9,2	8,7	8,7	15,3	الأموال العامة الغرض
47,6	47,2	47,2	42,6	الميزانية العادية
859,0	800,6	692,7	549,4	المجموع
9,0%	7,8%	8,7%	10,2%	نسبة (تكاليف دعم البرامج+الأموال العامة الغرض)/المجموع

40- وزودت اللجنة الاستشارية، لدى استقصارها، بعرض مفصل للزيادات في إطار تكاليف دعم البرامج والأموال العامة الغرض حسب فئة النفقات (المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة الوظائف) للمقر والمكاتب الميدانية، على النحو المبين في الجدول 6 أدناه. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تخصيص مبالغ إضافية من أموال تكاليف الدعم البرنامجي لصالح المكاتب الميدانية يُتوقع أن يؤدي إلى توافر الأموال اللازمة للأنشطة البرنامجية، وأن الاقتراح المقدم لزيادة الدعم البرنامجي للفترة 2024-2025 يشمل ما يلي:

(أ) تعزيز الدعم المقدم للعمليات الميدانية وتوفير موارد إضافية لتعزيز قدرة المكتب على تنفيذ برنامجه المتنامي في مجال التعاون التقني (زيادة قدرها 3 ملايين دولار)؛

(ب) تعزيز القدرة على تنفيذ المبادرات المؤسسية مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني واحترام حقوق الإنسان، والتخطيط الاستراتيجي، ووضع السياسات وإشراك المانحين، والتقييم، وأنشطة الدعوة

والاتصالات، والنهوض بالقدرات البحثية والتحليلية وقدرات التنسيق المركزي والإشراف المواضيعي (زيادة قدرها 2,8 مليون دولار)؛

(ج) تعزيز الدعم الإداري المركزي والإشراف والتنسيق، للتمكين من الرد في الوقت المناسب على الاستفسارات المعقدة وتوفير المتابعة اللازمة في هذا الشأن، بغرض تنفيذ البرامج بكفاءة في المقر وفي الميدان (زيادة قدرها 2,8 مليون دولار)؛

(د) زيادات في تكاليف الدعم المؤسسي المشترك التي تعزى إلى خدمات دعم وصيانة سير الأعمال في نظام أوموجا، وإلى الخدمات التي تقدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة على الصعيد العالمي (زيادة قدرها 1,1 مليون دولار)؛

(هـ) تعديل عوامل تقدير التكاليف نتيجة للتضخم (زيادة قدرها 4,5 ملايين دولار).

الجدول 6

عرض مفصل للزيادات في إطار بندي تكاليف دعم البرامج والأموال العامة الغرض، حسب الفئة المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف في المقر والمكاتب الميدانية (المكاتب الإقليمية والقطرية) (بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيير (النسبة المئوية)	2025-2024		2023-2022		فئة المصروفات
	التغيير	(الميزانية الأولية)	(الميزانية المنقحة)	(الميزانية المنقحة)	
					ألف - الأموال العامة الغرض
6,4	375,5	7,025 6	1,588 5	المتعلقة بالوظائف	المقر
14,9	108,2	832,0	723,8	غير المتعلقة بالوظائف	
7,3	483,7	9,008 7	5,360 6		المجموع الفرعي، المقر
-	-	-	-	المتعلقة بالوظائف	المكاتب الإقليمية والقطرية
-	-	1,612 2	1,612 2	غير المتعلقة بالوظائف	
-	-	1,612 2	1,612 2		المجموع الفرعي، المكاتب الإقليمية والقطرية
5,5	483,7	0,621 9	6,972 8		المجموع الفرعي، ألف
					باء - أموال تكاليف دعم البرامج
23,4	1,256 8	45 128,9	36 567,6	المتعلقة بالوظائف	المقر
24,1	0,954 2	13 102,8	10 561,9	غير المتعلقة بالوظائف	
23,6	11 102,1	58 231,7	47 129,5		المجموع الفرعي، المقر
55,8	8,210 3	5,567 8	7,356 5	المتعلقة بالوظائف	المكاتب الإقليمية والقطرية
-	-	0,000 1	0,000 1	غير المتعلقة بالوظائف	
47,3	8,210 3	5,567 9	7,356 6		المجموع الفرعي، المكاتب الإقليمية والقطرية
26,5	14 210,3	67 907,2	53 696,8		المجموع الفرعي، باء
23,5	14 694,0	77 117,8	62 423,7		المجموع (ألف+باء)

41- تلاحظ اللجنة الاستشارية المعلومات المقدمة والعرض المفصل للأموال والموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف، إلا أنها تلاحظ أن الغرض من أموال تكاليف دعم البرامج هو تغطية التكاليف غير المباشرة المتزايدة المتكبدة في دعم الأنشطة الممولة من مساهمات خارجة عن الميزانية، وأن ميزانية أموال تكاليف الدعم البرنامجي ازدادت بالتوازي مع الزيادة في التمويل المقرر لبرامج التعاون التقني التابعة

للمكتب. ولذلك ترى اللجنة أنه لا بد من التمييز بقدر أكبر بين فئات الإنفاق، وأن جميع التبرعات، سواء كانت مخصصة أم غير مخصصة أم غير ذلك، ينبغي أن تُظهر تمييزاً واضحاً بين التكاليف الإدارية الإجمالية ورسوم دعم البرامج المفروضة لاسترداد التكاليف الإضافية المتكبدة لدعم تنفيذ البرامج. واللجنة على ثقة من أن اللجنتين ستوافقان بإيضاحات ومعلومات إضافية بشأن توزيع التكاليف الإدارية التي تمول من رسوم دعم البرامج مقارنة بالأنشطة البرنامجية التي تمول في إطار الأموال العامة الغرض والخاصة الغرض وأموال تكاليف دعم البرامج، وذلك أثناء نظرها في هذا التقرير وفي تقارير الميزانية المقبلة.

الوجود الإقليمي والميداني

42- زُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات عن برامج ومشاريع المكتب حسب المنطقة والمكتب القطري، وأُبلغت بمعلومات عن وجود المكتب وبرامجه وتدخلاته المضطلع بها في السنوات الخمس الأخيرة دعماً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بإعمال تدابير توطيد السلام والأمن والتنمية الواقعة ضمن نطاق مجالات الولاية المسندة إلى المكتب وفي سياق تنفيذ برامج العمل ذات الصلة بكل فئة من تلك البلدان. وفيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة لأفريقيا 2030، أُبلغت اللجنة بالمشاورات التي أجريت مع الاتحاد الأفريقي، وبأن المكتب كان، في السنوات الثلاث التي سبقت إطلاق الرؤية الاستراتيجية، قد خصص مبلغاً متوسطه 80 مليون دولار من التمويل سنوياً في أفريقيا. ومنذ إطلاق الرؤية الاستراتيجية، ارتفع معدل تنفيذ أنشطة المكتب في أفريقيا بمقدار 20 مليون دولار، ليصل إلى 100 مليون دولار في عام 2022، مع توقع زيادة مماثلة في عام 2023. وزُودت اللجنة بمعلومات عن أبرز الأعمال المضطلع بها منذ إطلاق الرؤية الاستراتيجية، وأُبلغت بأن المكتب يعمل على ترسيخ نهج قاري، وعلى إشراك الشباب بوصفهم عوامل التعجيل بإحداث الأثر، وذلك بتعيين مستشار للشباب من أجل القارة، يكون مقره في برينوريا، بغية تعميم تمكين الشباب وإشراكهم في جميع أعمال المكتب في أفريقيا.

43- وفيما يتعلق بالوجود الميداني للمكتب في أمريكا اللاتينية والكاريبي، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب في المنطقة تتعلق بإدارة الحدود، والجرائم البحرية، والعدالة الجنائية، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والجريمة المنظمة، والأسلحة النارية، والتعلم الإلكتروني، والعنف الجنساني. وعلاوة على ذلك، أنشئ المكتب البرنامجي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هايتي في عام 2022، بدعم حكومة هايتي ومساهمتها المالية. وهو يتلقى الدعم من المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى والكاريبي التابع للمكتب من جهة العمليات التشغيلية الرئيسية، مثل المشتريات والموارد البشرية. وأُبلغت اللجنة بأن حافظة برنامج المساعدة التقنية لهايتي تمول من التبرعات الموجهة لمعالجة مسائل إدارة الحدود، وغسل الأموال، والعدالة الجنائية، ومكافحة الفساد، والجرائم البحرية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين. ومن أجل التخفيف من أثر الحالة الراهنة في البلد، تراعي خطط العمل ونهج التنفيذ التي يتبناها المكتب الشواغل الأمنية وقدرات أصحاب المصلحة الوطنيين على تنفيذ المساعدة التقنية. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن المكتب كُلف بولاية قوية من مجلس الأمن، يراد بها إدامة وجوده من أجل الوفاء بولايته، وأنه كان موجوداً في هايتي طوال فترة خفض وجود الأمم المتحدة في البلد لأسباب أمنية في عام 2022. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الوجود الإقليمي والميداني للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك المكتب البرنامجي المنشأ في هايتي، وتشدد على استمرار الحاجة إلى وجود إقليمي وقطري لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية

44- فيما يتعلق بالدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مهام الدعم الإداري الرئيسية لمكتب الأمم المتحدة في فيينا/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة توفرها شعبة الإدارة في فيينا لجميع مواقع المكاتب الميدانية، مما يكفل أعمال التوجيهات السياساتية والاتساق في التطبيق والإشراف والمراقبة. وأبلغت اللجنة بأن الوظائف الإدارية أصبحت لا مركزية في المكاتب الميدانية في الحالات التي لن ينتج عنها ازدواج في الهياكل الإدارية. وفيما يتعلق بالمشتريات، تتكفل وحدة المشتريات في فيينا بالإشراف العام، عقب منح تفويض سلطة الشراء للمكاتب الميدانية الرئيسية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المكتب يحصل على المعدات من مخزونات النشر الاستراتيجي المتاحة في فهرس قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، ولديه قدرات متخصصة عبارة عن موظف مشتريات (ف-4) موجود في بنما يدعم المكاتب الميدانية الإقليمية للمكتب. وعلاوة على ذلك، تتولى وحدة دائرة تكنولوجيا المعلومات الموجودة في دار الأمم المتحدة في الهند تنسيق الأنشطة مع المكاتب الميدانية، وهي تقدم الدعم التقني وتؤدي واجبات أخرى، مثل توفير حلول التعلم الإلكتروني، فضلا عن حلول الأتمتة لأنشطة التنسيق الداخلي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكتب يعتمز أيضا تعزيز إدارة المنح في المكاتب الميدانية، وهي على ثقة من أنه سيدرج في تقرير الميزانية المقبل معلومات محدثة تشمل المبادرات الأخرى الرامية إلى دعم المكاتب الميدانية.

الاحتياجات الميدانية في مجالي بناء القدرات والتدريب

45- فيما يتعلق بالاحتياجات الميدانية في مجالي بناء القدرات والتدريب، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن موارد المكتب الخارجة عن الميزانية موجهة نحو مجموعة متنوعة من الأنشطة والمنتجات المتصلة بالمساعدة والتعاون التقنيين، وتشمل الخدمات الاستشارية والبعثات الاستشارية والمشاريع الميدانية وفعاليات بناء القدرات والمنتجات المعرفية. وأبلغت اللجنة أيضا بأن جهود المكتب المبذولة لبناء القدرات والتدريب في الميدان تشمل جميع المجالات المواضيعية الخمسة لاستراتيجية المكتب للفترة 2021-2025، وهي التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها، ومنع الجريمة المنظمة ومكافحتها، ومنع الفساد والجريمة الاقتصادية ومكافحتها، ومنع الإرهاب ومكافحته، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية. ويُجرى التدريب من خلال برامج المكتب العالمية والإقليمية والقطرية، وهو مصمم بالتشاور مع الدول الأعضاء ويقدم بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، حسب الاقتضاء. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يدعم أيضا احتياجات الدول الأعضاء في مجالي بناء القدرات والتدريب فيما يتعلق بخدمات الأبحاث والمختبرات، وأن نحو 69,4 في المائة من جميع موارد المكتب ينفذ في الميدان.

إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

46- تشير المديرية التنفيذية، في الفقرات من 35 إلى 42 من تقريرها، إلى مشاركة المكتب في مبادرة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تنفذ على نطاق الأمانة العامة، من جهة إطلاق وتنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في مختلف المناطق على نحو يلبي الأولويات الوطنية، وفي الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقا لبيانات مستمدة من مكتب التنسيق الإنمائي، أُطلق 26 إطارا للتعاون في عام 2022 وسوف يُستهل 37 إطارا للتعاون في عام 2023. ومن المتوخى أن يكون لدى جميع البلدان جيل جديد من أطر التعاون بحلول نهاية عام 2023. ويشترك المكتب في استعراض تلك الأطر من خلال أفرقة دعم الأقران المعنية. وحتى تموز/يوليه 2023، قدم المكتب الدعم إلى 149 بلدا وإقليما، إما من خلال أطر التعاون أو من خلال التحليلات القطرية المشتركة، وهو جزء من 110 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية (من أصل 131 فريقا على الصعيد العالمي).

47- وتشير المديرية التنفيذية أيضا في تقريرها إلى أن المكتب ممثل في 75 في المائة من جميع أطر التعاون، وأن المكتب شارك في عام 2023 في وضع 11 إطارا للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ليسهم بذلك في إجمالي 64 إطارا للتعاون في الفترة من عام 2021 إلى تموز/يوليه 2023. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بأن المكتب، اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2023، موجود في 97 بلدا وإقليما وله وجود غير مادي في 52 بلدا. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المكتب سيواصل مشاركته مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لدعم البلدان ذات الاقتصادات الهشة والبلدان التي تواجه تحديات كبيرة، وخصوصا أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
